الأهرام

■ ٣ يناير ١٩٩٨ ■

الدكتور فتحى سرور يجيب على تساؤلات مهمة بعد رفض مشروع «قانون المحكمة الدستورية»

لو قبل مجلس الشعب المشروع لتركت المنصة وعارضته من مقاعد الاعضاء

لو كان نائب الاغلبية البورسعيدى حامد الشناوى يدرك حجم ردود الافعال داخل الاوساط السياسية لمشروع القانون الذى تقدم به فجأة ودون مقدمات ... ربما كان قد تردد وتمهل قبل اتخاذ هذه الخطوة.

ومنذ أن تقدم النائب بمشروعه وموجات الرفض والاعتراض تتوالى وعبارات الاستنكار تتعالى، ورأينا من يصف المشروع بأنه ينتقص من اختصاصات وسلطات المحكمة الدستورية وأنه يمثل نسفا للدستور واخلالا صريحا بمبدأ الفصل بين السلطات.

واذا كان هذا هو حال الشارع السياسى فماهو رأى الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب، ولماذا ترك المشروع ولم يضع أمامه الحواجز قبل أن يأخذ طريقه السريع إلى اللجنة المختصة مادام أنه يرفضه وما الذى كان يمكن أن يتخذه فى حالة ما إذا وافقت اللجنة المختصة على هذا المشروع الذى أحدث ضجة وزوبعة لم تنته حتى الآن، توجهت إلى رئيس مجلس الشعب لاجرى معه هذا الحوار حول هذه القضية الشائكة التى تفرض نفسها ودون سواها.

الدكتور فتحى سرور

حوار أجراه
شريف العبد

■ هل فوجئت بهذا المشروع الذى تقدم به نائب الاغلبية؟ يجيب قائلا لم أفاجأ به وقد جاءنى وسط قرارات واقتراحات عديدة وبمجرد أن قرأته لم أحبذه.

■ مادام الأمر كذلك بماذا نفسر أنه اخذ طريقه إلى لجنة الاقتراحات بمجلس الشعب. ألم يكن واجبا من جانبك أن تقطع الطريق علي هذا المشروع ؟.

يجيب الدكتور سرور لا استطيع أن اصادر على حق الاعضاء في تقديم اقتراحات بقوانين خاصة أنهم كثيرا مايبدون رغبتهم فى عرض اقتراحاتهم وممارسة حقوقهم التى نص عليها الدستور.. بل أن الصحافة المعارضة تهاجم الاعضاء لعدم ممارستهم احيانا هذا الحق.

شبهة عدم دستورية

■ واسأل الدكتور سرور كيف يحال هذا المشروع بينما هناك شبهة فى عدم دستوريته يجيب قائلا إن شبهة عدم الدستورية تقررها اللجنة المختصة ولايقررها رئيس مجلس الشعب. فاللائحة تنص أن لجنة الاقتراحات والشكاوى تبحث الاقتراحات بقوانين من زاوية عدم الدستورية، فمثلا اذا تقدم أحد الاعضاء باقتراح بتعديل الدستور فهذا الاقتراح مصيره الحفظ لأن تعديل الدستور يتطلب إجراءات خاصة ليس من بينها الاقتراح من عضو واحد وايضا اذا تقدم أحد الاعضاء باقتراح مؤداه قيام الحكومة بالتقدم بمشروع قانون معين وهذا المشروع ليس من اختصاصها فإن هذا الاقتراح يحفظ ايضا ومحمل القول ان التدخل فى موضوع الاقتراح وبحث مدى اتفاقه مع الدستور أو مدى ملاءمته التشريعية فذلك يخرج عن إختصاص رئيس المجلس ويدخل فى اختصاص اللجنة او المجلس معا.

■ قلت أن هناك اتجاها من بعض رجال القانون يؤيد هذا المشروع.

أجاب قائلا: نعم لقد نشر بعض اساتذة القانون بجامعة الاسكندرية عدة مقالات تحمل هذا المعنى وتؤيد هذه الرؤية التى تبناها المشروع.

■ وماذا عن رأيك الشخصى تحديدا فى هذا المشروع.

رأيى واضح

يجيب - رأيى واضح ومحدد وقد ورد بالفعل فى كتاب لى فى الشرعية الدستورية ماهو نقيض لمضمون هذا المشروع تماما.. وبصفة عامة نحن ندرك جيدا أهمية الدور الذى تقوم به المحكمة الدستورية ونسعد ونرحب بوجود المحكمة الدستورية لأنها تؤكد مبدأ مهما وهو أن سيادة القانون اساس الحكم فى الدولة.

■ وسألت الدكتور سرور.. نفترض ان لجنة الاقتراحات والشكاوى قد وافقت بالفعل على هذا المشروع ووافق عليه مجلس الشورى ايضا فما الموقف الذى كنت تتخذه حيال ذلك

يجيب رئيس مجلس الشعب على الفور كنت واثقا أن هذا الاقتراح مصيره الرفض. ولو كانت اللجنة قد وافقت وكذا مجلس الشورى لكنت تركت مكانى من المنصة وجلست فى مقاعد الاعضاء، لاعارض المشروع بشدة وعنف وبصفة عامة لو وجدت كرئيس لمجلس الشعب أن هناك مشروعا سوف يأخذ مساره وينتهى الأمر باقراره دون أن أكون مقتنعا به فهنا يتعين أن أمارس اختصاصى كعضو واعرض وجهة نظرى

■ واسأل الدكتور سرور ألا ترى أن المشروع قد تحدد مصيره ونظر اليه وكأنه لم يكن بمجرد أن شنت احدى صحف المعارضة حملتها عليه او بمعنى آخر ان الصورة بدت وكأن هناك علاقة قوية بين مصير المشروع وهذه الحملة.

مسألة توقيت

يجيب الدكتور سرور.. المسألة مسألة توقيت ليس إلا. ولولا ازدحام جدول أعمال لجنة الاقتراحات والشكاوى لكانت قد رفضت هذا الاقتراح على الفور وقبل أن تشن جريدة او أخرى حملتها.. وبصفة عامة فإننى بعد هذا النشر فى احدى صحف المعارضة وحينما وجدت أن رأس الفتنة تطل من مكمنها سارعت بدعوة لجنة الاقتراحات لعقد اجتماع لحسم هذه القضية حتى لاتستغل كمادة سياسية. وطلبت من رئيس اللجنة سرعة غربلة الاقتراحات بقوانين ونظر كل مايشوبها من عدم الدستورية.

■ معنى ذلك أن هذه الحملة لم تكن محصلتها رفض المشروع.

يجيب - المشروع كان مصيره معروفا مسبقا بصرف النظر عن تلك الحملة الصحفية فالرفض كان حتميا وواقعا من جانب اللجنة وليس معقولا أن تقبل اللجنة مشروعا يحوم حوله شبهة مخالفة دستورية اذن لم تكن هناك حاجة إلى حملة من هنا أو هناك لرفض المشروع ولم تكن اللجنة المختصة فى حاجة إلى أن ينبهها أحد لتتخذ قرارها الحاسم فى هذا الشأن.

■ هناك من يتحسر وجود «تاريابت» بين مجلس الشعب والمحكمة الدستورية فما هو تعليقك؟

■ يجيب قائلا هذا ليس صحيحا فمنذ شرفت برئاسة هذا المجلس فى ديسمبر ١٩٩٠ لم تحكم المحكمة الدستورية العليا إلا بعدم دستورية ثلاث مواد فقط من بين عدد ضخم للغاية من القوانين التى اقرها المجلس والمواد الثلاث التى حكم بعدم دستوريتها يقابلها الاف من المواد التى لم يحكم بعدم دستوريتها والغالبية القصوى من التشريعات التى تنص بعدم دستوريتها صدرت قبل ديسمبر ٩٠وكما اشرت نحن ندرك جيدا أهمية هذا الدور الذى تقوم به المحكمة الدستورية.

■ وسألت الدكتور سرور هل أحزاب المعارضة يقدمون اقتراحاتهم دون الرجوع لهيئات احزابهم البرلمانية ؟ .

يجيب من خبرتى السابقة أقول إن مثل هذه الاقتراحات إما تأتى من ممثل الهيئة البرلمانية أو من أحد اعضاء الحزب بعد موافقة ممثل الهيئة البرلمانية فى المعارضة.

واسأل رئيس مجلس الشعب ماهو رد فعل هذا الرفض على النائب حامد الشناوى الذى تقدم بالمشروع.

يجيب قائلا النائب غضب بشدة ولم يعجبه القرار ودافع عن وجهة نظره.

■ وهل هذا العضو مذنب من وجهة نظرك يجيب العضو ليس مذنبا من وجهة نظرى لأنه لايجوز مصادرة حرية الاعضاء فى الممارسة البرلمانية لكن الامر يختلف حول علاقته بحزبه الذى ينتمى اليه ومدى التزامه بالتعليمات الحزبية.

نائب الأغلبية لست مذنبا وقد سلكت الطريق الصحيح!

لست مخطئا ولست نادما على هذه الخطوة التى لا اعتبرها طائشة كما يتصور البعض وإنما هى خطوة عملية وواقعية وسوف أمضى فى طريقى واتقدم باقتراحى مرة أخرى من خلال حزبى بهذه العبارات بدأ حامد الشناوى نائب الاغلبية وصاحب الاقتراح الشهير حديثه.

■ قلت له كيف تتقدم بهذا الاقتراح دون الرجوع إلى حزبك كما جرى عليه العرف داخل الاحزاب أجاب ليس عندى من سوابق مايفيد ويؤكد أن الرجوع إلى الحزب ضرورى وأنا معروف عني انضباطى والتزامى الحزبى لكن فى الوقت نفسه لو تراجع مسار مثل هذه الاقتراحات فلن نجد أن مقدميها رجعوا إلى الحزب فهناك اقتراحات كثيرة تقدم وقدمت من نواب الحزب الوطنى ولا اذكر أن اصحابها رجعوا إلى الحزب وبالتالى فإنه من الظلم ان يقال أننى لم اتبع الطريق الصحيح وعموما فالتعليمات هى الا يمارس عضو الحزب الوطنى عملية تقديم الاستجوابات وفيما عدا ذلك فجميع أدوات التشريع والرقابة مكفولة.

■ هل تقدمت بهذا الاقتراح من تلقاء نفسك وماهى دوافعك؟

يجيب ليس هناك ما دفعنى اللهم إلا قناعتى الشخصية وقد تولدت لدى فكرة الاقتراح حينما وجدت المحكمة الدستورية تطعن بعدم دستورية قانون ايجارات المحلات التجارية ولولا تدارك الحكومة للموقف لكان قد حدث مالا نحمد عقباه ولكن رأينا أمام أعيننا احداثا وتحولات تؤثر سلبا فى العلاقات بين الناس وتمس السلام الاجتماعى - لذلك قضت المحكمة الدستورية بعدم دستورية ضريبة المبيعات وايضا تداركت الحكومة ولنا أن نسأل انفسنا لو لم تكن هذه الضريبة التى تعتبر مكونا رئيسيا لموارد الدولة كيف كان الحال لما يئول إليه حجم الموارد السيادية للدولة.

■ هناك اجماع على أنك ارتكبت خطأ جسيما فما تعليقك؟

يجيب النائب قائلا لست مذنبا وقد سلكت الطريق الصحيح وليس معقولا ان نترك الأمر بالحكم بعدم الدستورية على التشريعات التى يقرها مجلس الشعب فهذا فيه اساءة للمجلس ونوابه وفيه ايضا حكم بالاعدام على القانون وكل مافعلته هو محاولة لتدارك هذا الخطر ولا أرى أن مشروعى يمثل انتقاصا من سلطات المحكمة الدستورية أو مساسا بمكانتها وشأنها.

■ ما رأيك فى ردود الافعال التى ظهرت بعد تقدمك بالمشروع أننى اشعر بالاسي لذلك وهذا ليس اسلوبا حضاريا للحوار كما أننى فوجئت برفض اللجنة للمشروع وسوف اتقدم به مرة أخرى عن طريق حزبى وإننى مازلت على اقتناع تام بسلامة توجهى.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية